

238140 - العمل في الأماكن المختلطة وتأجيل الإنجاب لوجود مصلحة تقتضي ذلك

السؤال

حصلت على قرض دراسي حكومي للدراسة في الجامعة في بريطانيا؛ لتغطية نفقاتي، حيث كنت أجهل حينها الحكم الشرعي، وحسب القانون لا يتوجب علي البدء بسداد القرض إلا بعد أن يصل مستوى دخلي إلى حد معين، وعلى الرغم من عدم وصولي لهذا الحد إلا إنني أسدد على شكل دفعات هذا القرض بشكل اختياري للتخلص من الدين، وأنا أخطط للزواج في السنة القادمة، لذا أريد أن أسأل إن كان يجوز لي تأخير مسألة الحمل بعد الزواج من خلال حبوب تنظيم الحمل إلى أن أتمكن من سداد كامل الدين؟

لأنه بمجرد حملني ووجود أطفال لدي سيمنعني من مواصلة عملي الذي يتطلب قدرة بدنية، وبالتالي لن أتمكن من الحصول على دخل يكفي لسداد الدين، فضلاً على أنه ليس من العدل أن أحمل زوجي مثل هذا الدين، وما حكم عملي حيث أعمل في بيئة عمل مختلطة، ولكن ثيابي محتشمة ولكني لا ألبس العباية أو النقاب وأتعامل مع الرجال بشكل محترم ورسمي مع العلم أنني أعمل لتغطية نفقاتي ونفقات عائلتي؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

إن كان هذا القرض الذي أخذته قرضاً ربيوياً فإنه محرم، لكن نرجو أن لا يلحقك بسببه إثم، لأنك لم تكوني تعلمين تحريميه، وكونك تبادررين إلى سداد القرض قبل موعده حتى تتخلصي من الربا وأثاره: فهذا أمر مستحب، وهو الأفضل، وقد سبق بيان ذلك في الفتوى رقم: (85562).

ثانياً:

تأجيل الحمل باتفاق الزوجين لمصلحة معتبرة أمر جائز، وقد سبق بيان جوازه في الفتوى رقم: (220804).
وعليه فيجوز لك تأجيل الحمل لفترة تتمكنين فيها من العمل لتسديد ديونك.

ثالثاً:

الحجاب الشرعي له مواصفات سبق بيانها في الفتوى رقم: (6991)، من استكمالها فقد وافق الأمر الشرعي في لبس الحجاب، ومن نقص منها فقد خالف الأمر الشرعي بقدر ما نقص.

ومعلوم أن المرأة المسلمة مطالبة بهذا الحجاب امتثالاً لأمر ربها في الحجاب، وفراراً من نهيه تعالى عن التبرج، كفعل نساء الجاهلية الأولى، قال تعالى: (وَلَا تَبَرُّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى) الأحزاب/33، وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِلأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِيَّنَ يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا) الأحزاب/59.

وقد اختلف أهل العلم في وجوب النقاب، فمنهم من أوجبه، ومنهم من جعله من جملة المستحبات، والمفتى به في الموقع وجوبه كما سبق بيانه في الفتوى رقم: (21134).

رابعاً:

الاختلاط المحرم : هو اجتماع الرجال مع النساء في مكان واحد ، مع عدم الانضباط بالضوابط الشرعية ، من لباس شرعي ، وغض للبصر ، وعدم خصوص بالقول ، ونحو ذلك .

فإن حدث اجتماع بين الرجال والنساء في مكان واحد ، ووُجِدَ شيءٌ من هذه المخالفات : فهذا الاختلاط محرم ، وهو ذريعة قوية للزنا والفواحش ، وتخريب بيوت المسلمين .

وقد سبق الحديث مفصلاً عن مخاطر الاختلاط المنفلت ، وأثره في فساد الدين والدنيا ، في الفتوى رقم : (1200).

وبناء على ذلك : فإن الذي ننصحك به هو أن تبخي عن عمل بعيد عن أجواء الاختلاط الفاسدة المفسدة .

فإن لم يتيسر لك ذلك ، و كنت بحاجة إلى هذا العمل الحالي لسداد حاجاتك : فعليك أن تلتزمي الضوابط الشرعية ، التي من أهمها الحجاب الشرعي ، وغض البصر وعدم الخصوص بالقول ، وعدم الحديث مع الرجال مطلقاً ، إلا في حدود ما يخص العمل .

على أن تستمري في البحث عن عمل يخلو من الاختلاط ، أو يقل فيه جداً .

وراجعي للفائدة الفتوى رقم : (103248) وفيها أن المرء إذا بذل ما في وسعه من البحث والتحري ، ولم يجد مكاناً لدراسته إلا في المدارس أو الجامعات المختلطة ، أو لم يجد وظيفة في بلده تتناسب مع إمكاناته ومؤهلاته إلا في أماكن مختلطة ؛ فله أن يدرس في هذه الجامعات التي لم يجد بديلاً عنها ، وأن يعمل في مكان مختلط إذا لم يجد غيره ، لقول الله تعالى : (فَإِنَّمَا اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ)

التغابن/16.

لكن ذلك لا يبيح له التوسيع في مخالطة الجنس الآخر في هذه الأماكن ، والترخيص في الحديث معه ، وإنما تقدر الضرورة بقدرها ، وليجتهد في غض بصره ، وكف نفسه عن فضول النظر ، والكلام ، والمجالسة ، إلا في حدود الضرورة التي يتطلبها عمله أو دراسته .

والله أعلم.